

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٣٨٧ التي عقدها مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد إدانته الشديدة لعمليات الاغتصاب الجماعي التي حدثت شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر شهر تموز/يوليه وشهر آب/أغسطس، وهو إذ يعيد تأكيد قراراته ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) وإذ يشير إلى بياناته الصادرة إلى الصحافة في ٢٦ آب/أغسطس، و ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، يحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة محاكمة سريعة وعادلة وإبلاغ مجلس الأمن بالتدابير المتخذة تحقيقاً لهذه الغاية. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير موجهة ضد مرتكبي هذه الجرائم.

"ويشدد مجلس الأمن على المسؤولية الأساسية التي تتحملها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ضمان الأمن في أراضيها وحماية المدنيين فيها، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

"ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إدانة هذه الفظائع، وتقديم مساعدة فعالة إلى ضحايا الاعتداء الجنسي ودعم الجهود التي تضطلع بها جميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني، من أجل حماية ومساعدة الضحايا والحيولة دون حدوث مزيد من العنف.



”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعوته الملحة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تنهي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى، ظاهرة الإفلات من العقاب؛ ويجب بصفة خاصة مساءلة من يتحملون المسؤولية عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومجلس الأمن عاقد العزم على دعم السلطات الكونغولية في التصدي للأسباب الجذرية للحوادث المذكورة أعلاه.

”ويشدد مجلس الأمن على أن مكافحة الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح قطاع الأمن التي تمس الحاجة إليها. ويشجع المجلس السلطات الكونغولية على مواصلة جهودها، بدعم من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية المعنية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حدود ولايتها الحالية، في تعزيز قدراتها العسكرية، ودعم تدريب وتجهيز الشرطة الوطنية الكونغولية والنهوض بقدرات النظام القضائي ونظام السجون.

”ويحيط مجلس الأمن علماً مع الاهتمام بالتوصيات التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين والدفاع عنهم وتحسين الأثر الذي تحدثه بعثة منظمة الأمم المتحدة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويؤكد مجلس الأمن حاجة البعثة إلى تحسين العلاقات مع المجتمعات بطرق منها تحسين آليات جمع المعلومات وأدوات الاتصال. وفي هذا الصدد، يبحث مجلس الأمن البعثة على مواصلة جهودها لتعزيز تفاعلها المنتظم مع السكان المدنيين من أجل توطيد ثقتهم بالبعثة وتوعيتهم بمهمتها وأنشطتها وزيادة فهمهم لها. ويوجه المجلس الانتباه إلى أهمية زيادة الاتصال بالمجتمعات المحلية، وزيادة الدوريات وأجهزة الاتصال المناسبة في المناطق التي تحتاج ذلك.

”ويؤيد مجلس الأمن قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري بحملة للتوعية بعدة سبل منها محطة إذاعة أو كابي، لتشجيع ضحايا العنف الجنسي على الإبلاغ والتماس العلاج والمساعدة القانونية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد عزمه على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة وبعد انتهائها. ويؤيد أعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ويشجعها على الاتصال المنتظم بوحدة مكافحة العنف الجنسي التابعة للبعثة لتنسيق استجابة الأمم المتحدة

ورصد تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتطلع مجلس الأمن إلى الرحلة التي ستقوم بها إلى البلد في أواخر هذا الشهر، ويطلب إليها تقديم إحاطة لدى عودتها.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم إحاطة عن استراتيجية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين والتحديات الشاملة التي تواجهها البعثة في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويواصل مجلس الأمن تأييد اتباع نهج شامل لحماية المدنيين ولضمان السلم والأمن في المنطقة، ولا سيما بذل الجهود للتعجيل على نحو فعال بنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية، وبتزاع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريح أفرادها وإعادة توطينهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإدماجهم فيها، ولمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وترسيخ فعالية سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاع.